Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 41-55
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.3

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The role of fiscal policy in achieving the economic and financial security of the state

Mustafa Ali Ibrahim*
Department of Production Engineering and Metallurgy/ University of Technology

Keywords:
National security; economic security; economic security structure; financial security; financial system; financial public policy.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 04 Apr. 2023
Accepted 26 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mustafa Ali Ibrahim
Department of Production Engineering and Metallurgy/ University of Technology

Abstract: The article explores the issue of financial security at the macroeconomic and regional levels, which is a structural component of the economic security system**.** The nature of the category "economic security" is closely related to the concepts of "sustainability" and "development", since the more stable a socio-economic system is, the greater its production and financial and banking Vigorous and therefore a very high level of safety. At the same time, the category of "economic security" itself is heterogeneous, and the dominant value in its structure belongs to financial security. In turn, achieving the necessary level of economic and financial security at any level implies implementing active, progressive and purposeful financial policies in practice.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 41-55
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.3

دور السياسة المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي والمالي للدولة

مصطفى علي ابراهيم
قسم هندسة الانتاج والمعادن، الجامعة التكنولوجية

المستخلص

الدراسة مخصصة لمشكلة تحقيق الأمن المالي على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى الإقليمي، والذي يعمل كمكون هيكلي لنظام الأمن الاقتصادي.

إذ تصف الدراسة ملامح تنفيذ السياسة المالية للاقتصاد الكلي والمستوى الإقليمي، ويحدد أهدافها وأهميتها بالنسبة للتطور التدريجي للاقتصاد الوطني ككل. وخلص الباحث إلى ضرورة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تحددها المشاكل القائمة في مجال الأمن المالي، وتم اقتراح تصنيف لهذه المشاكل.

كما وتحدد الدراسة الشروط الحالية لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن المالي، سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الإقليمي من خلال تحليل هادف وتنفيذ السياسة المالية التي تركز على حل المشاكل المالية والاقتصادية الرئيسية، مع مراعاة تحديد العلاقات الاقتصادية والمالية القائمة مع الدول الاقليمية التي تحدث بين جميع عناصر النظام المالي. كما وتم التركيز بشكل خاص في الدراسة على خصائص السياسة المالية الإقليمية كأساس للأمن المالي للمنطقة ويتم النظر في الخوارزمية لتشكيل مفهومها، كما يتم تحديد إمكانيات تنفيذها العملي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الأمن الاقتصادي، هيكل الأمن الاقتصادي، الامن المالي، النظام المالي، السياسة المالية العامة.

المقدمة

تتطلب المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد الوطني، التي تتسم بعدم استقرار حالته الراهنة، اهتماماً مستمراً من الدولة بمشكلة تحقيق مستوى معين من الأمن المالي كعنصر بنيوي للأمن الاقتصادي. الغرض من هذه الدراسة هو إثبات استخدام السياسات المالية المطبقة في الممارسة العملية كأهم أداة لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن المالي على المستوى الكلي.

يرتبط جوهر فئة "الأمن الاقتصادي" ارتباطًا وثيقًا بمفهومي "الاستدامة" و"التنمية"، إذ إنه كلما كان النظام الاجتماعي والاقتصادي أكثر استقرارًا، فإن نسبة قطاعي الإنتاج والقطاع المالي والمصرفي تظهر تطورهما التدريجي، كلما كان الاقتصاد أكثر قدرة على البقاء، ومن ثم، فإن تصنيف السلامة الخاص به مرتفع حقًا. في الوقت نفسه، تعد فئة "الأمن الاقتصادي" غير متجانسة داخليًا وينتمي الدور الرائد في هيكلها إلى الأمن المالي. بدوره، فإن تحقيق المستوى المطلوب من الأمن المالي للاقتصاد من أي مستوى هرمي يعني التنفيذ العملي لسياسة مالية نشطة وتقدمية وموجهة.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: إن مشكلة البحث ممكن صياغتها من خلال طرح السؤال الآتي:

- *ما هو الدور الذي ممكن أن تؤديه السياسة المالية في تحقيق الأمن المالي والاقتصادي للدولة في ظل التحديات الاقليمية؟*

ثانياً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال:

- ابراز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والأمن المالي والاقتصادي.

- ❖ دقة موضوع البحث (السياسة المالية) وأهميتها في استدامة الأمن المالي والاقتصادي للدولة.
- ❖ قلة المواضيع التي تتناول موضوع البحث والدراسات عن السياسات المالية والأمن المالي والاقتصادي والآثار التي تترتب على استقراره.

ثالثاً. أهداف البحث:

1. التعرف إلى واقع تطبيق السياسة المالية في كيفية تحقيق الاستقرار والأمن المالي والاقتصادي.
2. بيان مستوى الأداء المالي للسياسة المالية على مستوى الدولة وكيفية تنفيذ هذه السياسات من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في تحقيق الأمن المالي.
3. توضيح دور السياسة المالية في كيفية الحفاظ على المستوى الأمثل من الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة والذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. تحسين عمل السياسة المالية وتعزيزها تنفيذ وتحقيق أهدافها من خلال أدواتها المتاحة.

رابعاً. منهجية البحث: اعتمد الجانب النظري من البحث على البيانات والمعلومات المتوفرة في الكتب والمجلات العلمية لغرض الوصول الى تصور واضح يمكن من خلاله العمل على بيان الدور الذي من الممكن أن تؤديه السياسة المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي والمالي للدولة. إما المنهجية المعتمدة لإنجاز البحث من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي الاستقرائي، فضلا عن اعتماد التحليل الأساسي للبيانات.

المبحث الثاني: الإطار النظري

اولاً. السياسة المالية: مضمونها ومستويات التنفيذ.

1. مفهوم السياسة المالية: تؤدي السياسة المالية للدولة دورًا خاصًا في التنمية الاقتصادية بشكل كبير، وفي الإدارة المالية تحتل مكانة أساسية نتيجة لعملية الإدارة وذلك من أجل الأداء الفعال للنظام الاقتصادي، إذ بات من الضروري إجراء سياسة مالية متوازنة للدولة باستخدام التقنيات المالية الجديدة والأدوات وأساليب الإدارة. بشكل يعتمد على معدل التطور في القطاعات الاقتصادية وعلى درجة الأولوية وعقلانية الإجراءات، ومن ثم فإن العامل الرئيسي الذي يحدد اتجاه التنمية الاقتصادية هو السياسة المالية، من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية. وكما إن البحث عن مصادر التمويل المثلى لتنمية الاقاليم وقطاعات الاقتصاد الوطني في سياق قطاعات الأعمال النامية ديناميكيًا هو أيضًا مهمة للدولة.

أذ يعبر عن السياسة المالية للدولة هي مجموعة من إجراءات الدولة التي تهدف إلى التعبئة الفعالة للموارد المالية، وإعادة توزيعها واستخدامها من أجل أداء وظائف الدولة وخلق الظروف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. (Mamiy and Melnikova: 2022: 8)

كما وتعد السياسة المالية هي الهدف النهائي للإدارة المالية ونتائجها المحددة وتعتمد درجة تأثيره من خلال التمويل المالي الذي يتم انفاقه على التنمية الاقتصادية للمجتمع على مدى نجاح تنفيذ السياسة المالية. كما ويعد الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو التعبئة القصوى للموارد المالية للدولة واستخدامها الفعال في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة للدولة.

يعد محتوى السياسة المالية عملية متعددة الأوجه ويمكن تمثيلها كوحدة من ثلاث مكونات، مثل:

أ. تطوير المفاهيم المدعمة علمياً لتنمية التمويل.

ب. تحديد الأولويات الرئيسية لاستخدامات التمويل للفترة الحالية والمستقبلية.

ج. تنفيذ إجراءات عملية لتحقيق الأهداف المحددة.

في الوقت نفسه، فإن الأولوية هي تنفيذ وتطوير السياسة المالية للدولة، والهدف الرئيسي منها هو زيادة مستوى الرفاهية العامة من خلال التوزيع الأمثل للناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الاقتصاد الوطني والفئات الاجتماعية. من السكان والأقاليم الفردية. (Mamiy and Melnikova: 2022: 8)

يتجلى جوهر السياسة المالية للدولة في توليفة من الوسائل المناسبة، والتي تساعد على حل المهام المحددة وتحقيق الأهداف المحددة لتنمية الاقتصاد الوطني. ويمكن تحديد أهداف ومحتوى السياسة المالية للدولة من خلال مهامها الرئيسية التالية، مثل: (Lomova, 2019: 168)

أ. توفير الشروط لتكوين أكبر قدر ممكن من الموارد المالية.

ب. ترشيد استخدام وتوزيع الموارد المالية.

ج. تنظيم التحفيز والتنظيم بالطرق المالية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.

د. تطوير وتطوير الآلية المالية بما يتوافق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

إن الموجه الرئيسي للسياسة المالية للدولة هو توفير النمو الاقتصادي في الدولة من خلال آلية التأثير المالي على العرض والطلب والاستثمار والادخار. من المؤكد أن السياسة المالية على المستوى الكلي لها اتجاه محدد، ويرتبط تنفيذها دائمًا بإيجاد حل وسط بين الفرص الحقيقية واحتياجات معينة.

تتجلى أهمية السياسة المالية للدولة في حقيقة أن سياسة الدولة المختارة بشكل صحيح ذات الطبيعة المالية: (Gustap, 2019: 30)

أ. يحفز التوزيع العقلاني للقوى المنتجة في جميع أنحاء البلاد ونمو الإنتاج.

ب. يزيد من اهتمام الأقاليم باستخدام الموارد المحلية وتنمية الاقتصاد.

ج. يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية مع جميع دول العالم وتعزيزها.

د. يؤدي إلى زيادة في المستوى المادي والثقافي لسكان بلد أو منطقة.

السياسة المالية هي مجال مستقل نسبيًا عن نشاط الدولة ولها محتوى خاص بها وأغراضها وأساليبها وأشكالها التنظيمية. من المكونات المهمة للسياسة المالية للاقتصاد الكلي تشكيل آلية مالية يتم من خلالها تنفيذ أنشطة الدولة في مجال التمويل. (Gustap, 2019: 30)

ترجع الحاجة إلى تطوير نظام خاص للإجراءات في مجال الأمن المالي إلى عدد من المشاكل الرئيسية القائمة حاليًا في القطاع المالي، والتي تشمل ما يأتي: (Gustap, 2019: 30)

أ. لا يهدف عمل النظام المالي والائتماني إلى ضمان تكاثر موسع.

ب. الأدوات المالية والنقدية ليست منسقة بشكل كاف مع بعضها البعض.

ج. يقوم النظام المالي والمصرفي على أساس تنظيم مختلط للتداول النقدي، مما يسهم في تدفق رأس المال من الدولة ودولرة التداول.

د. لا يتميز نظام التجارة الخارجية والعملة والجمارك والدولة الضريبية بالاكتمال والترابط.

ه. هـ. في ظل وجود تنظيم مالي للاقتصاد الكلي، لا يوجد عملياً أي سياسة صناعية وابتكارية وعلمية وتقنية قائمة على الأدلة، مما يقلل من مستوى استقرار النمو الاقتصادي.

و. لم يتم وضع معايير تنظيم الدولة للأسواق المالية وأسواق السلع التي تسهم في التنمية المستدامة للاقتصاد بشكل كامل.

يشير الوضع الحالي للاقتصاد العراقي إلى أن التهديدات الحالية للأمن المالي للدولة لها لون إقليمي واضح وترتبط التهديدات ذات الطبيعة المالية ارتباطًا مباشرًا بتنمية اقتصاد المناطق الفردية، كما تؤثر عواقبها أيضًا على الكيانات الإقليمية الأخرى. نتيجة لذلك، يتألف أمن الدولة ذات الطبيعة المالية، إلى حد كبير، من الأمن المالي للأفراد المعنيين الإقليميين للدولة، ويعتمد الأمن المالي لكل منطقة تشكل جزءًا من الاتحاد إلى حد معين على الحالة العامة للمجال المالي للدولة ككل. (Zenchenok and Vartanova, 2019: 263).

السياسة المالية التي تتبعها كل منطقة على حدة هي عنصر مهم في السياسة المالية على المستوى الكلي. تشكل الموارد المالية للكيان المكون من الأساس الاقتصادي لسلطة الدولة، إلى جانب ممتلكاته المملوكة للدولة، والتي يعمل استخدامها على تلبية احتياجات المنطقة.

تضع استراتيجية التنمية طويلة الأجل الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية الإقليمية وهو توفير التحول الاجتماعي والاقتصادي للكيانات وتقليل الاختلافات القائمة في حالة اقتصادها، المجال الاجتماعي ونوعية حياة السكان. إن أهم آلية لحل هذه المشكلات هي السياسة المالية الإقليمية، والتي تحدد اتجاهات استخدام الموارد المالية من أجل التنمية الوظيفية للمناطق ككل، وكذلك الصناعات الفردية والمجالات التي تشكل اقتصادها نتيجة لذلك.، يجب أن يقوم تشكيل السياسة المالية الإقليمية على فهم صحيح للمنطقة، مع مراعاة خصائصها وخصائصها الهامة. فضلاً عن تحديد وحل المشاكل في تشكيل وتنفيذ السياسة المالية على المستوى الإقليمي، مما يعكس خصوصيات التنمية الاقتصادية للكيانات الفردية في الدولة، يسهم في التغلب على الحالة غير المستقرة للتنمية الاقتصادية التي تتميز بها اللحظة الحالية (Sergienko: 2016: 117).

الهدف الرئيسي للسياسة المالية الإقليمية هو ضمان النمو الاقتصادي في المنطقة من خلال استقرار الإنتاج وزيادة تطويره، كما إن مراعاة وحدة الفضاء الاقتصادي للبلاد هو بدوره الشرط الرئيسي لتنفيذ السياسة المالية. ومن ثم يتم تحديد ضمان مساحة اقتصادية واحدة من خلال القواسم المشتركة بين الأنظمة النقدية والضريبية والمالية والمتعلقة بالميزانية والتطوير المنسق للهياكل المؤسسية والمالية والاقتصادية.

تعتمد السياسة المالية الإقليمية إلى حد كبير على التخصص الصناعي لاقتصاد المنطقة، ونظام التقسيم الإقليمي للعمل ويتم توفيرها بالطرق الآتية، مثل: (Sergienko, 2016: 117)

أ. تهيئة الظروف لجذب الموارد المالية للمستثمرين الأجانب لتطوير الصناعات التي يهتم بها الاقتصاد الوطني في المناطق ذات المستوى المتدني من التطور.
ب. تمويل تحديث البنية الاقتصادية للمناطق الصناعية.
ج. جذب استثمارات من مناطق الاتحاد العراقي والدول الاجنبية في تطوير البنية التحتية العراقية المشتركة ودمجها في منظومة الاتصالات العالمية.
د. تنفيذ التأثير التنظيمي للدولة على أسعار منتجات الاحتكارات الطبيعية، مما يسمح بموازنة شروط النشاط التجاري في مناطق مختلفة.

وهكذا، فإن السياسة المالية للمناطق مصممة لضمان سلامة استراتيجية التنمية الاقتصادية واستقرار الدولة [7].

2. أنواع السياسة المالية للدولة تعتمد السياسة المالية للدولة على أنواع عدة للأدوات المالية، وتشمل:

أ. سياسة أعداد الميزانية.

ب. السياسة الضريبية.
ج. سياسة التسعير.
د. السياسة الجمركية.
ه. سياسة الاستثمار.

ومع ذلك، فإن مسألة هيكل السياسة المالية ليست واضحة للغاية، وقد تقدم الكتب المدرسية والأدلة المختلفة وجهة نظر مختلفة. (Mark, 2021: 2)

3. وظائف المالية العامة: يؤدي التمويل كفئة اقتصادية وظائف معينة:

- ❖ تكوين الصناديق النقدية.
- ❖ استخدام الأموال.
- ❖ التحكم.

غالبًا ما يتم دمج الدالتين الأولى والثانية في وظيفة واحدة - التوزيعية (إعادة التوزيع).

أ. **تكوين الصناديق النقدية (الدخل).** من خلال العلاقات المالية، يتم تكوين صناديق نقدية مختلفة: مركزية، لا مركزية، مستهدفة، إلخ. يتم ذلك في المقام الأول من خلال السياسة الضريبية للدولة. الضرائب هي المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة، لكنها ليست المصدر الوحيد. فضلاً عن إلى الإيرادات الضريبية، يمكن للدولة أيضًا استخدام مصادر غير ضريبية: الدخل من بيع واستخدام الممتلكات الموجودة تحت تصرفها؛ الدخل من الخدمات المدفوعة التي تقدمها الدولة؛ القروض وغيرها (Pozovikhina: 2018: 24).

ب. **استخدام الأموال النقدية (الدخل).** يتم إعادة توزيع الأموال التي تجمعها الدولة في سياق تنفيذ سياسة الإنفاق العام على الصيانة المادية لجهاز الدولة بحيث يمكن للأخيرة أن تؤدي بشكل فعال الوظائف الموكلة إليها لخلق والحفاظ على هيكل رشيد وفعال للإنتاج الاجتماعي في المجتمع، تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، إلخ.

ج. **التحكم.** تكمن خصوصية وظيفة التحكم في أنها لا توجد من تلقاء نفسها، ولكن يتم تنفيذها في وقت واحد مع الوظيفة الأولى أو الثانية. يتم تنفيذ مظهر ملموس لوظيفة الرقابة في سياق أنشطة الهيئات المالية التي تتمتع بسلطات رقابية.

4. النظام المالي: نظام التمويل عبارة عن مجموعة من العلاقات المالية المختلفة التي توحدها المبادئ العامة ضمن فئة "التمويل"، ولكن لها سماتها الخاصة في تكوين واستخدام الصناديق النقدية أدى دورها المحدد في الاقتصاد. يشتمل النظام المالي على ثلاثة روابط (الشكل 1):

- ❖ المالية العامة.
- ❖ التمويل المحلي.
- ❖ تمويل مؤسسات الدولة ومؤسساتها.

الشكل (1): النظام المالي: المصدر: من أعداد الباحث.

أهم حلقة في نظام التمويل هي التمويل الوطني والتي يعد مكونها المركزي هو ميزانية الدولة، والتي هي الصندوق المركزي الرئيسي للدولة. من خلال الميزانية المالية العامة أذ تحشد الدولة وتعيد توزيع جزء كبير من مواردها المالية وتتركز جميع الإيرادات الرئيسية في ميزانية الدولة ويتم تحديد اتجاهات أموال الإنفاق. كما وتتولد إيرادات الموازنة العامة للدولة من عائدات النفط والمعادن بصورة كبيرة جداً والضرائب بنسبة لا تتجاوز 5% وكذلك الإيرادات غير الضريبية، التي تتكون من الدخل من بيع واستخدام ممتلكات الدولة ومن الخدمات المدفوعة التي تقدمها السلطات العامة وأجزاء من أرباح المؤسسات والأموال المتلقاة نتيجة لتطبيق إجراءات المسؤولية المدنية والإدارية والجنائية (الغرامات والتعويضات وما إلى ذلك) والدخل من النشاط الاقتصادي الأجنبي والإيرادات الأخرى (Sannikova: 2017)

5. **التخطيط المالي:** تخضع جميع مجالات النشاط البشري للتخطيط ويمكن النظر إلى التخطيط على أنه التخصيص الأمثل للموارد (المال والوقت والقدرة) لتحقيق الهدف، ومن ثم فإن التخطيط هو نشاط يتعلق بتقييم القدرات الحالية للفرد ويهدف إلى تطوير طرق (طرق) لتحقيق أهداف معينة في المستقبل. السلسلة المنطقية لتنظيم التخطيط هي كما يأتي.

الشكل (2): السلسلة المنطقية لتنظيم التخطيط المصدر: من أعداد الباحث.

ثانياً. الأمن الاقتصادي: الخصائص الفئوية والهيكلية:

1. **مفهوم الامن الاقتصادي:** دخل مفهوم "الأمن الاقتصادي" بقوة في قاموس وحياة المجتمع الحديث والدولة. تسمح هذه الفئة الاقتصادية بتفسير واسع جدًا وهي فئة تركيبية للاقتصاد السياسي والعلوم السياسية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفئات التبعية الاقتصادية والاستقلال والاستقرار والضعف والضغط الاقتصادي والسيادة الاقتصادية.

الأمن الاقتصادي هو مجال المعرفة العلمية، إذ يدرسون حالة الاقتصاد، مما يضمن نموًا عاليًا ومستقرًا للمؤشرات الاقتصادية؛ إشباع فعال للاحتياجات الاقتصادية؛ سيطرة الدولة على حركة واستخدام الموارد الوطنية؛ حماية المصالح الاقتصادية للبلاد على المستويين الوطني والدولي.

في الاقتصاد الكلي، يعد الأمن الاقتصادي حالة أو مستوى من تطور وسائل الإنتاج في الدولة، إذ يتم ضمان عملية التنمية المستدامة للاقتصاد والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، عمليًا، بغض النظر عن وجود وعمل العوامل الخارجية (Isakova, 2008: 543). الأمن الاقتصادي هو مجموعة من الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والعوامل التي تحدد حالة أو مستوى الأمن القومي للدولة (Svirydzenka: 2016).

يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي إذا كانت درجة الاعتماد على الاقتصاد المهيمن، وكذلك درجة تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي، غير مصحوبة بضعف القوة العسكرية، وانخفاض كبير في المستوى والجودة. من حياة السكان، أو الفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العالمية للبلد.

تم تصميم نظام الأمن الاقتصادي لتوفير الظروف المادية لتحقيق الأهداف العامة للأمن القومي وحماية المصالح الحيوية للبلاد. وفي الوقت نفسه، يعمل أمن الدولة كشرط وشرط أساسي للأمن الاقتصادي للبلاد. إن النظام الفرعي للمصالح الاقتصادية، بدوره، يجعل من الممكن تشكيل أساس نظام الأمن القومي للدولة بأكمله، والذي يمكن فيه تمييز الأمن الاقتصادي نفسه والمكونات الاقتصادية للمكونات الأخرى للأمن القومي، مثل: العسكري، البيئية والغذائية والمعلوماتية والاجتماعية والطاقة والجنائية (الشكل رقم 3). كل هذه الأنواع من الأمن القومي مترابطة بشكل وثيق وتكمل بعضها البعض، ولكن لا يزال أساس الأمن القومي هو الأمن الاقتصادي.

الشكل (3): نظام الأمن القومي للدولة (المصدر: من أعداد الباحث)

يرتبط جوهر الأمن الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بمفهومي "الاستدامة" و"التنمية". يميز استقرار الاقتصاد قوة وموثوقية عناصره الهيكلية، والروابط الأفقية والرأسية الموجودة بينها، فضلاً عن القدرة على تحمل الأحمال الخارجية والداخلية. يؤدي انتهاك المعايير والروابط بين المكونات المختلفة للنظام الاقتصادي إلى زعزعة استقراره ويعمل كإشارة لانتقال مثل هذا النظام من حالة آمنة إلى حالة خطرة. إذا لم يُظهر النظام الاقتصادي استعداده للتنمية، فهناك انخفاض حاد في قدرته على البقاء وتقل قدرته على التكيف ومقاومته للتهديدات الداخلية والخارجية (Svirydzenka: 2016).

ومن ثم، فكلما كان النظام الاجتماعي الاقتصادي أكثر استقرارًا، فإن نسبة الإنتاج والقطاع المالي والمصرفي، مما يدل على تطورها التدريجي، كلما كان الاقتصاد أكثر قدرة على البقاء، ومن ثم، فإن تقييم أمنه سيكون مرتفعًا حقًا. (Serbinovsky, 2002: 136)

فئة "الأمن الاقتصادي" هي أيضًا غير متجانسة داخليًا، وتتميز أنواع الأوراق المالية التالية في هيكلها، وهي: المالية، والاستثمارية، والفكرية، والابتكارية، والمعلوماتية، والسعرية، وأمن العملة، وأمن النظام الائتماني والمصرفي، وسوق الأوراق المالية.، النشاط الاقتصادي الأجنبي، أمن المجالات المادية للاقتصاد (الشكل 3).

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا الهيكل، يأتي عنصر مثل الضمان المالي أولاً. الأمن المالي هو حالة من المؤسسات المالية والتمويل على مستوى هرمي معين للاقتصاد، مما يضمن تنميته المتجانسة والموجهة اجتماعيا، ويشكل الظروف المالية اللازمة والكافية والإمكانات الاقتصادية للحفاظ على سلامة ووحدة النظام المالي.

2. **الهيكل الحديث للأمن الاقتصادي:** يجب تحليل الأمن الاقتصادي للدولة باستخدام الفئات الرئيسية: الجوهر، والأنواع، والمستويات، ومعايير التقييم، والعلاقات الداخلية والخارجية.

يشمل الأمن الاقتصادي:

أ. المحافظة على الملاءة.

ب. تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية للكيان الاقتصادي.

ج. الأمن الوظيفي.

يتم تحديد مستويات الأمن الاقتصادي من خلال العوامل الآتية (Svirydzenka: 2016):

أ. الموقع الجغرافي السياسي والاقتصادي والجغرافي للبلد وما يرتبط به من توزيع للقوى المنتجة على أراضي الدولة، فضلاً عن الوصول إلى الموارد المحلية والأجنبية.

ب. القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للبلاد وموقعها التنافسي في النظام الاقتصادي العالمي في مجالات التنمية ذات الأهمية الاستراتيجية.

ج. توجيه النظام المؤسسي بالدولة لدعم فروع الاقتصاد الصناعي الذي يعتمد عليه مستوى الأمن القومي.

د. أولويات السياسة الاقتصادية للدولة بالنسبة للصناعات التي توفر ميزة تنافسية، مشروعات الاقتصاد الوطني.

ه. معايير البنية القطاعية والإقليمية للناتج المحلي الإجمالي، والأهمية الاستراتيجية لقطاعات الاقتصاد الوطني، ومناطق الدولة لضمان الأمن القومي.

و. توافر احتياطيات من السلع المادية ذات الأهمية الاستراتيجية من الدرجة الأولى والأعلى بكميات كافية لضمان الأمن الاقتصادي في ظروف القوة القاهرة.

الشكل (4): هيكل فئة "الأمن الاقتصادي": المصدر: من أعداد الباحث.

في ظل نظام الضمان المالي، من المفترض بدوره أن يخلق مثل هذه الظروف لعمل النظام المالي للاقتصاد، والتي بموجبها: (Svirydzenka: 2016)

أ. تعمل جميع عناصر الآلية المالية والاقتصادية بأمان.
ب. إمكانية إعادة توجيه التدفقات المالية إلى مناطق غير مشروعة لاستخدامها ضئيلة للغاية.
ج. تم تقليل احتمالية إساءة استخدام الموارد المالية بشكل واضح إلى الحد الأدنى.
د. يتم استخدام أدوات البرامج المالية الحديثة بشكل نشط.
ه. المؤسسات المالية تعمل بثبات.

إن تحقيق المستوى المطلوب من الأمن المالي للاقتصاد من أي مستوى هرمي يعني التنفيذ العملي لسياسة مالية نشطة وتقدمية وموجهة، والتي هي بالمعنى الأوسع مجموعة من الإجراءات المستهدفة في مجال العلاقات المالية التي يتم تنفيذها في كل الارتباط وعلى كل مستوى من مستويات النظام المالي.(Ivanova, 2014: 68)

3. أنواع الامن الاقتصادي: في هيكل الأمن الاقتصادي الوطني، يتم تمييز الأنواع الرئيسية التالية من الأمن الاقتصادي، والتي تتوافق مع المجالات الاقتصادية الموحدة الأكثر ضعفًا للنشاط الوطني: (Paul: 2009)

أ. السكانية.
ب. صناعي (تقني - صناعي - تكنولوجي - صناعي - عسكري).
ج. الاستثمار والابتكار.
د. معلوماتية.
ه. طعام.
و. مالي.

ز. نشيط.
ح. بيئي.

يضمن الأمن في المجالات المذكورة أعلاه الأمن الاقتصادي العام للبلاد.

المبحث الثالث: الجانب العملي

ثالثاً. نماذج وأدوات تنفيذ السياسة المالية على المستوى الإقليمي: من بين أشكال تنفيذ السياسة المالية الإقليمية، يتم احتلال مكانة خاصة من خلال تنفيذ وتطوير برامج الهدف الاتحادي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الفردية، والتي يتم تمويلها على حساب الميزانية الفيدرالية، وكذلك على أساس مشترك.

إلى جانب البرامج الفيدرالية المستهدفة لتطوير المناطق والصناعات بتمويل حكومي مشترك، فإن الأشكال الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية الإقليمية هي:

1. مشاركة الموارد المالية للدولة في أكثر المشاريع الاستثمارية كفاءة باستخدام أنظمة تعاقدية وتنافسية لتنفيذها.
2. وضع أوامر اتحادية لتوريد المنتجات للاحتياجات الوطنية.
3. الدعم المالي لتطوير التقنيات العالية والصناعات كثيفة العلم.
4. خلق الظروف المالية لتكوين المدن التقنية والمناطق الاقتصادية الحرة في مناطق ذات بنية تحتية متطورة وإمكانات بشرية وعلمية عالية.
5. المساعدة المالية للشركات المتوسطة والصغيرة.

يعتمد تشكيل وتنفيذ السياسة المالية الإقليمية على إطار قانوني واسع إلى حد ما، والذي تحدده خصائص هيكل الدولة الفيدرالية، ويمكن تقسيم القائمة الكاملة للوثائق التي تنظم تسيير السياسة المالية الإقليمية وفقًا لمعيارين:

1. حسب مستوى سلطة تطوير الوثيقة.
2. حسب مدة صلاحية الوثيقة (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى). (Makarov, 2008: 58)

الجدول (1): ملخصًا للوثائق التي تحدد تنفيذ السياسة المالية الإقليمية

النطاق الزمني / مستوى المستند	وثائق طويلة الأجل	وثائق متوسطة المدى	وثائق قصيرة المدى
وثائق اتحادية	قانون الميزانية، قانون الضرائب، القانون الاتحادي "بشأن النشاط الاستثماري"، استراتيجية تنمية الدولة	رسالة الميزانية من رئيس الوزراء لسن القانون الاتحادي بشأن الميزانية الاتحادية	رسالة الميزانية من رئيس الوزراء لسن القانون الاتحادي بشأن الميزانية الاتحادية
وثائق مستوى المقاطعة الفيدرالية	استراتيجية تنمية المقاطعة الفيدرالية		
وثائق على المستوى الإقليمي	إستراتيجية التنمية للمنطقة، إستراتيجية التنمية لبلديات المنطقة، القوانين الإقليمية المنظمة لأنشطة الاستثمار	برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، رسالة الموازنة لرئيس الاقليم، قانون الموازنة الجهوية، مفهوم السياسة المالية الجهوية	رسالة الميزانية لرئيس المنطقة، قانون الميزانية الإقليمية، قوانين المنافع الإقليمية، معدلات الضرائب

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.3

النطاق الزمني / مستوى المستند	وثائق طويلة الأجل	وثائق متوسطة المدى	وثائق قصيرة المدى
وثائق المستوى المحلي			مرسوم بشأن الميزانية المحلية، يعمل على الفوائد، ومعدلات الضرائب

المصدر: من أعداد الباحث.

بين وثائق البرنامج الموصوفة في الجدول أعلاه، ينبغي تتبع الترابط والترابط الذي يحدد مسبقًا تنفيذ وتشكيل السياسة المالية كنوع معقد من السياسة. يجب أن تكون الوثيقة التي تنظم مباشرة السياسة المالية هي مفهوم السياسة المالية الإقليمية، والتي تشمل الكتل الآتية، وهي:

1. تحليل تشكيل وتنفيذ السياسة المالية للإقليم في الفترات السابقة.
2. تحديد أهداف وغايات السياسة المالية لموضوع الاتحاد في فترة التخطيط ككل وفي سياق أنواع السياسة الفردية.
3. تحديد المجالات ذات الأولوية للسياسة المالية الإقليمية وتحديد العلاقة بين هذه المجالات.
4. إثبات إمكانيات وخصائص أدوات تنفيذ السياسة المالية. (Söderbaum: 2012)

يوضح الشكل رقم 5 خوارزمية تشكيل مفهوم السياسة المالية على المستوى الإقليمي في شكل رسم بياني.

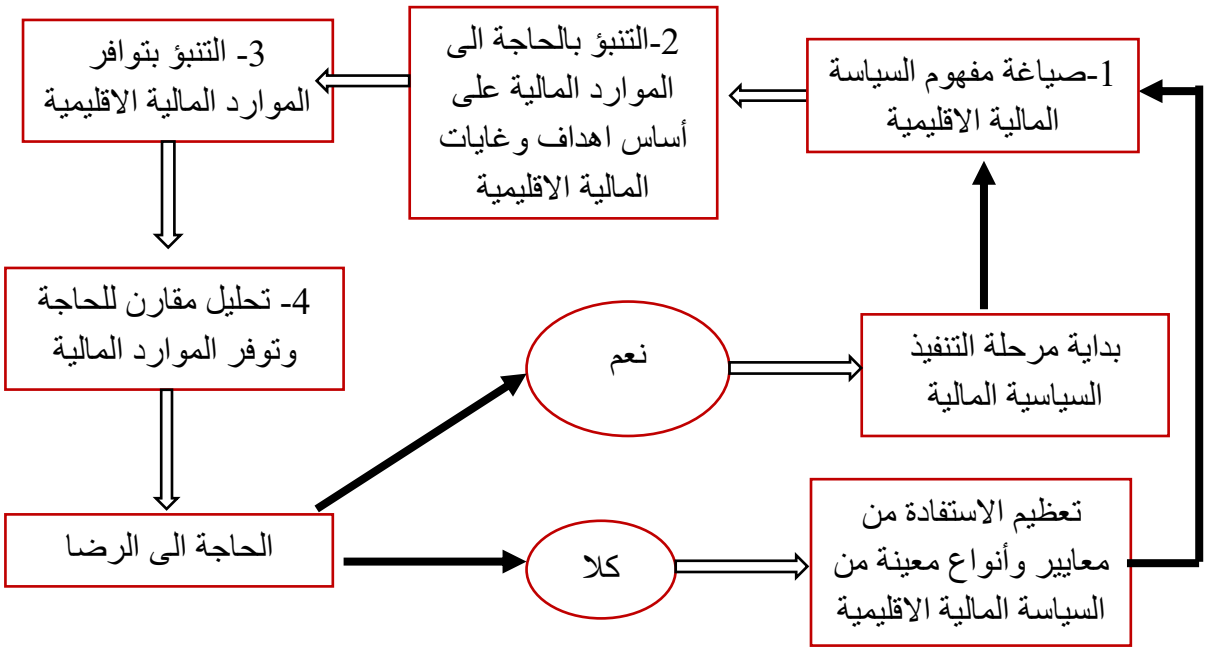

الشكل (5): خوارزمية لتشكيل مفهوم السياسة المالية الإقليمية (المخطط من أعداد الباحث)

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن العوامل التي تحدد عملية تشكيل وتنفيذ السياسة المالية على المستوى الإقليمي يمكن أن تكون مثل:

1. المزايا التنافسية الحالية للمنطقة.

2. تطوير عملية إدارة جاذبية الاستثمار في المنطقة.
3. تكوين بنية تحتية مالية ذات طبيعة استثمارية من خلال التفاعل مع صناديق الاستثمار المحلية والدولية والبنوك التجارية. (Sen: 2009)
4. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.
5. دعم الاقتصاد الإقليمي لأنواع مبتكرة من الأنشطة المالية.
6. إدارة رشيدة للموارد المالية.
7. ضمان استقرار الميزانية الإقليمية وتوازنها على المدى الطويل.
8. تحديث عملية إعداد الميزانية من خلال الاستخدام العملي لنهج البرنامج المستهدف.
9. المصلحة الاقتصادية لمواضيع وأهداف العملية السياسية على المستوى الإقليمي.

إن تحليل العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة المالية على المستوى الإقليمي يجعل من الممكن تحديد اتجاهات وآفاق وأساليب وأشكال عملية تنفيذ السياسة المالية للمنطقة في وضع اقتصادي غير مستقر، مما يسهم في نهاية المطاف في نمو مستوى الأمن المالي للشكل الإقليمي.

لذلك، فإن التكوين الكامل لنظام فعال للأمن المالي، على مستوى الدولة وعلى مستوى مناطقها الفردية، ليس فقط العامل الأكثر أهمية في ضمان الأمن الاقتصادي على مختلف المستويات الهرمية، ولكن أيضًا على نفس المستوى الوقت نوع من محركات الاقتصاد، على المستويين الكلي والمتوسط. في الوقت نفسه، ينبغي التركيز بشكل رئيسي في عملية إدارة الأمن المالي على التحليل المستهدف وتنفيذ سياسة مالية تركز على حل المشكلات المالية والاقتصادية الرئيسية، مع مراعاة العلاقات المحددة التي تحدث بين جميع العناصر للنظام المالي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. وتتفق معظم الدراسات النظرية على أهمية تنسيق السياسات المالية والاقتصادية والنقدية في الدول النامية بما في ذلك العراق لتحقيق أهدافها وعدم إعاقة دولة أخرى من تحقيقها ومنها (تحقيق الأمن المالي والاقتصادي).
2. يتضح لنا من النظرة الأولى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على التقلبات في سوق النفط بسبب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي والأسعار والإنتاجية وإن الاختلافات بين النفقات العامة والإيرادات العامة التي كانت ستأتي من عائدات النفط مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد الخارجي.
3. من خلال تعرضنا لمفاهيم السياسة المالية والأمن الاقتصادي وتطورها عبر مراحل ومدارس الاقتصاد المختلفة، نفهم بوضوح أن السياسة المالية لها مكانة مهمة في السياسة الاقتصادية المعاصرة لأن السياسة المالية المعاصرة قد مرت بتطورات أساسية وأصبحت أداة للدولة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والإشراف عليها ومنع الأنشطة الاقتصادية من الانزلاق إلى الركود والازدهار، فالأمن الاقتصادي والمالي وسيلة مهمة لتحقيق الأمن الاقتصادي والمالي.
4. كان للاقتصاد العراقي صورة غامضة من التشوهات الهيكلية بسبب القيود المفروضة على موارده المالية الوحيدة، وهي الضمان الرئيسي لانتعاش الاقتصاد العراقي.

5. الوضع الاقتصادي في العراق لا يشير إلى تحسن ملموس فيه، بالرغم أن النظام السياسي قد تغير وحدثت تغييرات جديدة على المستوى الاقتصادي، ولاسيما آلية عمل السياسة المالية والنقدية لإظهار الوضع غير المباشر.
6. لم تقدم المؤسسات المالية الدولية برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي من شأنها أن تساعد في حل المشاكل المالية والاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها. وقد تأكد ذلك من خلال ظهور مشاكل مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور أنظمة الصحة والتعليم، وضعف القوة الشرائية للمواطنين، إلخ.

ثانياً. التوصيات:

1. هناك حاجة للبحث والبحث لمعرفة ما الذي يساعد السياسة المالية في عملية تحقيق الأمن المالي والاقتصادي، ولا بد من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع مستوى الإيرادات غير النفطية ومحاولة إيجاد مصادر مختلفة للإيرادات.
2. العمل الجاد بالتنسيق مع الجهات المختصة على نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع ومكافحة أي شكل من أشكال الغش والتهرب الضريبي من أجل توفير السيولة المالية.
3. التركيز على الإدارة الضريبية وتطويرها للحد من التهرب الضريبي والغش باستخدام الوسائط المرئية لتحسين تحصيل الضرائب وإظهار مدى أمان الاستفادة من الضرائب.
4. إصلاح إدارة الهيئات الجمركية وربطها بالجهات الضريبية باستخدام تقنية المعلومات والشفافية.
5. العمل مع المؤسسات المالية الدولية من أجل وضع برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي من شأنها أن تساعد في حل المشاكل ومنها عدم الاستقرار المالية والاقتصادية.

المصادر

1. Gustap V.A., (2019), Consequences of the global financial crisis, European Science, 2019, No 6 (16), pp.29-30.
2. Isakova, A., (2008). Monetary policy efficiency in the economies of Central Asia. Czech Journal of Economics and Finance, 58(11-12), pp. 525-553.
3. Ivanova N.G., (2014), Financial policy: issues of methodology and modern Russian practice, Finance: theory and practice. - 2014, - No. 1. P. 64-73.
4. Lomova V.P., (2019), Impact of the global financial crisis on the standard of living of the population, Social and economic development of the Asia-Pacific region: experience, problems, prospects, 2019, No 1, pp.162-170.
5. Makarov A. S., (2008), Financial policy of the organization, its types, tools for the formation and implementation, Finance and credit. 2008. No. 10 (298). pp. 54–60.
6. Mamiy S.A., Melnikova E.A., (2022), State financial policy in a crisis, Colloquium-journal, 2022, No 17 (140), pp.8-9.
7. Mark H.M., (2021), Creating Public Value: The Core Idea of Strategic Management in Government, Intern. Journal of Profess. Bus. Review; São Paulo V.6 N.1 2021, pp. 1-2, Jan, Dec. 2021.
8. Paul Robinson, (2009), International Security Dictionary, Emirates Center for Strategic Studies and Research, first edition, Abu Dhabi, UAE, 2009.
9. Pozovikhina M.A., (2018), Digital economy as a socio-economic phenomenon, Economic and social problems of Russia. No.1 (37). P.8-38.

10. Sannikova E.A., (2017), Evaluation of the effectiveness of the HR management system in the organization, Modern scientific research and innovation. No. 3 [Electronic resource].
11. Sen ،Amartya, (2009), The Idea of Justice. Cambridge ،Mass.: Belknap Press of Harvard University Press ،2009.
12. Serbinovsky B.Yu., Rossinskaya M.V., Tyaglov S.G., (2002), Economic security of the region. - Rostov: From the North Caucasian Scientific Center of Higher Education, 136 p.
13. Sergienko O.V., (2016), Financial Policy of the State in a Crisis, Siberian Trade and Economic Journal, 2016, No 1 (22), pp. 115-120.
14. Söderbaum, Peter., (2012), Democracy and Sustainable Development: Implications for Science and Economic, Real-World Economics Review: no. 60, June 2012.
15. Svirydzenka, K., 2016. Introducing a new broad-based index of financial development. International Monetary Fund.
16. Zenchenok S.V., Vartanova M.P., (2019), Ensuring the financial security of the region in the context of sanctions and the economic crisis, Economics, entrepreneurship and law. - 2019, - Volume 9. - No. 4. - pp 257-270.